أثر مشاريع المياه التركية - السورية على العراق

أ. م. د. علاء طه ياسين
كلية التربية / جامعة سامراء

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنْ الرَحِيمْ

المقدمة

تعد قضية المياه من أكثر القضايا المختلف عليها من حيث منبع الأنهر والأراضي التي تمر بها عبر الدول حتى المصب ولها آثار جلية وذات جدوى اقتصادية، اجتماعية، قانونية، وأمنية استراتيجية خدمة للأهداف الوطنية لكل بلد.

وبسبب وقوع معظم منابع نهري دجلة والفرات في العراق خارج أرضه، توجب عليه توطيد علاقاته مع دول المنبع ولا سيما دولتا تركيا وسوريا، فضلا عن العلاقات الحسنة مع دول الجوار.

وفي الوقت الذي تبلغ مساحة العراق ٤٣٥٠٥٢ كيلو متر مربع وتعداد سكانه حوالي ٣٠ مليون نسمة حسب آخر الاحصائيات فان مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما يشكلان الموارد الرئيسية للمياه في العراق. إذ ينبع النهران بصورة اساسية من الأراضي التركية مرورا بأراضي العراق، فضلا عن نهر الفرات الذي يمر بسوريا قبل دخوله العراق. ويبلغ طول نهر دجلة ١٧١٨ كم من منبعه إلى مصبه منها ١٤٢٨كم داخل العراق أي أن نسبة جريانه داخل الأراضي التركية تكون ٣٠٠ كم فقط مقارنة مع جريانه في العراق. أما نهر الفرات فيبلغ طوله ٢٩٤٠ كم منها ١٢٠٠ كم جريانه داخل العراق والباقي مقسم بين أراضي تركيا وسوريا.

وبالرغم من ذلك فان مشاريع عدة (سدود وخزانات) أقيمت في دول المنبع ولاسيما تركيا التي تتحكم بمنابع النهرين (دجلة والفرات)، إذ لم تكن هناك مشكلة خاصة بالمياه قبل تسعينيات القرن المنصرم على الرغم من إقامة تركيا أول سد (سد كيبان) على نهر

الفرات عام ١٩٧٤. إلا أنها ومنذ العام ١٩٨٩ أقامت اكبر السدود (سد أتاتورك)، إذ بدأ استعماله في ٢٦ تموز ١٩٩٢ في أراضي تركيا، ولهذا السد وغيره من السدود خزانات كبيرة تقلل من مجرى النهر، أما في نهر دجلة فقد أقيمت عدة خزانات وسدود منها في تركيا، وثلاثة سدود في سوريا.

وثمة أمر يهدد مستقبل المياه في العراق من خلال انخفاض وصول المياه، بسبب استمرار مشاريع دول الجوار في حسر المياه واستثمارها حتى الوقت الحاضر، من خلال مشاريع السدود دول الجوار في حسر المياه واستثمارها حتى الوقت الحاضر، من خلال مشاريع السدود التي أدت إلى مواجهة العراق لمشكلات عدة أهمها : فقدان كميات من المياه العذبة بسبب عدم احترام هذه الدول التي تنبع منها الأنهار لمبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية.

اشتمل البحث على عناوين رئيسية وهي كالاتي :-

أولا: مشاريع السدود المؤثرة على العراق.

ثانيا: أوضاع العراق المائية في المحافل السياسية.

ثالثا: مدى استفادة الزراعة في العراق من المياه.

رابعا: أثر قلة المياه في العراق.

أولا: مشاريع السدود المؤثرة على العراق

أ- المشاريع التركية :

إن وقوع معظم منابع مياه العراق ولاسيما نهري (دجلة والفرات) خارج أرضه جعله عرضة للتحكم في كميات تلك المياه من قبل دول الجوار (تركيا وسوريا)، اللتان وتعدان دولتا المنبع، إذ اتخذت تركيا تدابير عدة من أجل استثمار مياه نهري (دجلة والفرات)، مما تسبب حدوث مشكلة أصبحت حديث الساعة للسياسيين والفلاح العراقي فضلا عن تخوف المواطن العراقي من تطور أزمة المياه.

ولم تكن مشكلة المياه قائمة قبل سبعينيات القرن الماضي بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة ثانية، على الرغم من قيام تركيا بإنشاء سد على نهر الفرات منذ العام ١٩٦٤ سمي بسد كيبان والذي أصبح جاهزا عام ١٩٧٤، اذ بلغت سعته ٣٠,٦ مليار متر مكعب. فيما ركزت تركيا على الدور الذي يمكن أن تلعبه مستغلة قضية المياه في المجال الاقتصادي والسياسي كوسيلة ضغط تجاه الدول العربية ولا سيما العراق وسوريا، لذلك أقامت سدود عدة وهي جزء من مشروع عملاق يقع في شرق الأناضول [١] سمي بمشروع (الكاب GAB) [٢]، ويتكون هذا المشروع من ثلاثة وعشرين سدا، سبعة عشر منها على الفرات، بينما تقع ستة منها على نهر دجلة، واستفادت تركيا من هذا الإجراء في زراعة ١,٧ مليون هكتار، ١,١ مليون في حوض الفرات و ٦٠٠ ألف هكتار على نهر دجلة، وبهذا تزيد طاقة خزنها الإجمالية عن ١٠٠مليار متر مكعب، فكان الإنتاج الكهربائي منها ٢٦ مليار كيلو واط \ ساعة من الكهرباء سنويا[٣]، وأهم هذه السدود[٤]:

١_ سد قرة قايا :

وهذا السد ضمن خطة الكاب، إذ تم انجازه عام ١٩٨٦، ويستوعب ٩,٥ مليار متر مكعب من المياه في بحيرة واسعة، ويبلغ ارتفاع السد ١٧٣ متر، فيما استثمر فيه ستة توربينات في قوة كهربائية تقدر بـ١٨٠٠ ميكا واط، تولد ٧,٣ مليار كيلو واط \ ساعة في السنة[٥].

٢– سد أتاتورك :

ويقع هذا السد على نهر الفرات، على بعد ٦٢ كم من مدينة شانلي أوفا و٢٤ كم من مدينة يوزوفا، وبدأ العمل به عام ١٩٨٩ وباشرت به تركيا بعد انتهاء مرحلة الإنشاء اذ تم استخدام السد في ٢٦ تموز عام ١٩٩٢، حيث تبلغ قاعدته ٨٤,٥ مليون متر مكعب، كما يبلغ ارتفاعه ١٩٠ متر مكعب، فيما تبلغ سعته الخزنية الى ٤٧,٧ مليار متر مكعب. وبهذه الاحصائية يكون ترتيبه الثالث عالميا بعد سد تاربيلا في باكستان وسد فورت بيك في الولايات المتحدة. وقد شيدت عليه محطة كهربائية تابعة له أنتجت ٢٤٠٠ ميكا وات، ومن السد إلى

بحيرة أتاتورك التي تتدفق المياه عبر نظام أنفاق شانلي أورفا وهي مكونه من نظامين في اكبر قوة للمياه العذبة في العالم وبمعدل تدفق المياه في كل منها ٣٢٨ متر مكعب \ثا كما يفاد من مياهها إرواء مساحة قدرها٥,٠مليون هكتار[٦].

٣– سد بيربجيك :

وتكمن أهمية هذا السد في خزن المياه الواقعة على نهر الفرات اذ تبلغ ١,٢٢ مليار متر مكعب، فضلا عن توليد طاقة كهربائية قدرها ٢,٥ مليار كيلو واط \ ساعة سنويا، وتعمل المحطة بقوة ٦٧٢ ميكا واط [٧].

٤– سد قرة قاميش:

ويخزن ١,٢ مليار متر مكعب من مياه نهر الفرات، استغل في عمل محطة كهرباء تعمل بقوة ١٨٠ ميكا واط، وتولد طاقة كهربائية قدرها ٦٥٢ مليون كيلو واط \ ساعة سنويا. كما يتحكم السد بالمياه التي تجري إلى سوريا، اذ انحسرت تلك المياه، وفق السياسة المائية التركية، بين ٤٠٠_٤٥٠ متر مكعب \ ثا في خطة تعد سابقة خطيرة على سوريا والعراق فضلا عن استمرار تركيا في مشاريع إنشاء السدود بمختلف التسميات[٨].

أما فيما يخص السدود والخزانات على نهر دجلة فإنها أخذت حيزا مهما في السياسة التركية على الحدود العراقية التركية ومن أهمها [٩] :

١_ مشروع ايليو:

وتبلغ طاقته الخزنية ١٠،٤ متر مكعب، ويضم محطة كهرومائية بقوة ١،٢ ميكا واط، وتولد ٣،٨ مليار كيلو واط / ساعة سنويا. وتكمن اهمية هذا المشروع في سيطرته على المياه بصورة نهائية عبر نهر دجلة الى الاراضي العراقية بنسبة أكثر من ٨٠ % (١٠).

٢– كيرال كيزي :

ويخزن ١,٩٥ مليار متر مكعب، وفيه محطة كهربائية تعمل بقوة ٩٠ ميكا واط. وتولد ١٤٦ كيلو واط \ساعة في السنة.

٣– مشروع باطمان سيلوان :

وتبلغ طاقته الخزنية ٨,٧٣٥مليار متر مكعب وفيه محطة كهربائية بقوة ٣٠٠ميكا واط.

٤- مشروع غرزان :

ويخزن ٤٣٦ مليون متر مكعب، وعليه محطة كهربائية قوتها ٩٠ ميكا واط، وتولد طاقة كهربائية قدرها ٣،٥ مليون كيلو واط\ ساعة سنويا ويروي ٦٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية فضلا عن فائدته الخزنية.

٥- سد جزرة :

ويقع بين العراق وتركيا وطاقته الخزنية ٥٢٢ مليون متر مكعب، ويروي ١٣١ الف هكتار.

٦- سد باطمان:

ويخزن ١،١٧٥مليار مترمكعب،وقوة محطته الكهربائية ٣٠٠ ميكا واط ويروي ١٣٨ ألف هكتار.

وبهذا تقدر طاقة الخزن الفعلية للسدود المخططة والمنجزة على نهر دجلة بما يعادل ٢٣،٧ مليار متر مكعب.

ثانيا : المشاريع السورية

ويجري فيها نهر الفرات من طرابلس في الشمال إلى البوكمال في الشرق بطول ٦٨٠ كم وترفد نهر الفرات في سوريا ثلاثة روافد هي :

الساجور : تصريفه ١٢٥ مليون متر مكعب

البليخ: تصريفه ١٠٠ مليون متر مكعب

الخابور : تصريفه ١,٩ مليار متر مكعب

أما السدود وهي[١١] :

١– سد الطبقة (الأسد) :

وطاقته الخزنية تبلغ ١٤,٢ مليار متر مكعب وفيه محطة كهربائية تولد ٨٨٠ ميكا واط، أي بطاقة ٢,٥ مليار كيلو واط \ساعة سنويا.

٢– سد البعث :

وهو بطاقة تصميمية قدرها ٩٠ مليون متر مكعب مع محطة صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية قدرها ٧٥ ميكا واط.

٣– سد تشرين :

وبطاقة تصميمية قدرها ٢ مليار متر مكعب، ومعه ست وحدات لتوليد الطاقة الكهربائية، طاقة كل واحدة منها ١،٥ ميكا واط، وبقدرة سنوية تبلغ ١,٦ كيلو واط \ساعة سنويا.

وبذلك أصبح العراق محاطا بالسدود التابعة لدول المنبع بالنسبة له مما يتحتم دراسة واقعه المائي والدفاع عنه في المحافل السياسية الدولية.

ثانيا : أوضاع العراق المائية في المحافل السياسية.

لم يكن استخدام العراق لمياه نهري دجلة والفرات وليد الحاضر، انما كان منذ عصور تاريخية موغلة في القدم، وفي التاريخ الحديث والمعاصر أقام العراق منذ العام ١٩١٣ مشاريع ري عدة فضلا عن انشائه مستقرات بشرية أصبحت مدنا على ضفاف مجرى النهرين لذلك فمن الطبيعي ((حسب رأي المحامين الدوليين المبني على القانون الدولي يعطي للعراق الحق بالمياه المستخدمة دائما)) [١٢].

كانت حقوق اقتسام مياه نهري دجلة والفرات ضمن بنود اتفاقيات دولية سابقة وهي:

١_ المعاهدة الفرنسية– البريطانية بشان استخدام دجلة والفرات في الثالث والعشرين من كانون الأول عام١٩٢٠.

٢_ معاهدة لوزان المعقودة في الرابع من تموز عام ١٩٢٣ التي ألزمت تركيا بموجبها في

المادة ١٠٩ نحو إخطار كل من سوريا والعراق كلما رغبت تركيا في القيام بأعمال إنشائية على النهرين المذكورين، مع عدم وجود أحكام مخالفة لذلك، من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لتلك الدول، وذلك عندما يعتمد النظام المائي على فتح القنوات بسبب الفيضانات أو لأغراض الري والمسائل المماثلة والمشاريع المنفذة في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى (تركيا)، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم الدولي [١٣].

٣_ معاهدة حلب وقعت في الثالث من أيار عام ١٩٣٠ والتي تشير إلى حق سوريا في مياه نهر دجلة وبالتالي في طريقه الى العراق.

٤_ معاهدة الصداقة وحسن الجوار بيت تركيا والعراق المعقودة في التاسع والعشرين من آذار عام ١٩٤٦، اذ نصت على ضرورة التعاون المشترك بينهما فيما يخص المياه المشتركة[١٤]. كما امتدت معاهدة الصداقة وحسن الجوار حتى عام ١٩٤٧ وبروتوكالاتها الست الملحقة للعراق في تنظيم الانتفاع بمياه النهرين وتفادي أضرار الفيضانات وإقامة مشاريع مائية للمحافظة على المياه بالتنسيق مع تركيا على مبدأ إقامة أي مشروعات في ضرورة إقامتها وتزويد العراق بالمعلومات الخاصة بتلك المشاريع والأعمال التي في نية تركيا القيام بتنفيذها على نحو يوفق بين مصالح تركيا والعراق، إلا أن تركيا أقامه سدودا عملاقة على نهري دجلة والفرات مما خفض إلى حد كبير من نسبة مياه النهرين [١٥] .

وبسبب ما تواجهه الدول التي تقع مياه أنهارها خارج أراضي حدودها فان القانون الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة قد بحث في مشكلة المياه التي وقعت عليها تركيا في محاولة الابتعاد عن الدخول في مشكلات دولية، اذا استمرت المنازعات في مناطقها الحدودية مع اليونان [١٦] ، وحدد بنود المعاهدة لحل الأزمات التي تواجه تلك الدول في المستقبل في معاهدة هلسنكي عام ١٩٦٦، التي نتجت عن عدالة في التوزيع بين الدول المستفيدة من أي نهر دولي، من خلال دراسة النهر ومجراه وحاجة الأراضي التي يمر بها النهر، مع ملاحظة أزلية الطبيعة في توزيع المياه في حوض النهر إلى الثغرات الجديدة التي بدأت تتدخل بها دول المنبع فضلا عن الأخذ بنظر الاعتبار مدى حاجة كل دولة في حوض النهر من الآثار المترتبة

على الإشكاليات الجديدة (السدود والخزانات) [١٧] وقد اكد هذه المبادئ (بولند اجاويد)(١٨) رئيس وزراء تركيا بشأن سياسة تركيا الوفاقية ومدى تأثرها بالغرب ولاسيما الولايات المتحدة ، اذ ذكر بهذا الصدد((بان عضوية تركيا في حلف الشمال الاطلسي يجب ان لا تؤدي الى عزلها عن الدول المجاورة لها في المنطقة)) (١٩) اذ اعتبرنا ان الولايات المتحدة الامريكية قد حثت تركيا على استخدامها اوراق ضغط على دول الجوار بطرق عدة ومنها المياه .

اهتمت الوثائق الامريكية بقضية المياه ولاسيما بشان حقوق العراق ، من خلال الاتفقايات ، ولن تغفل معلوماتها الاستخباراتية عن تدوين الوعود والضمانات الشفوية التي اعطتها الحكومة التركية عام ١٩٧٨ ، الى العراق بانها لن تستخدم سد ((كاراكايا)) الذي خططت لبنائه ، بما يتسبب في الضرر بالعراق او لدولة ثالثة ، واكدت ان هذا السد ستستخدمه تركيا من اجل توليد الطاقة وحسب ، كما اوضحت بشكل نهائي عدم استخدامه لمشاريع الري، بمقابل وافق العراق على تزويد تركيا بالنفط عام ١٩٧٩ على ان لاتحرم العراق من كميات المياه التي يحتاجها [٢٠]

لم يتم تطبيق بنود الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة سابقة الذكر، على الرغم من تبادل زيارات المسؤولين البينية لكلا البلدين إذ أخذت دول المنبع في عدم الاكتفاء بحاجتها من المياه والعمل على استثمار أوسع للأنهار، لذلك فان تدفق مياه نهر دجلة إلى العراق يقدر بـ ١٦,٨ بليون متر مكعب حتى عام ١٩٨٤، في ظل التفاوت بين سنة وأخرى وكذلك بصورة مماثلة لنسبة التفاوت في مياه نهر الفرات [٢١]، في الوقت الذي يكون فيه العراق دولة المصب، وعلى العكس مما متوقع أن يحصل عليه، فان ضعف هذه الكمية تقريبا من المياه تحصل عليها سوريا من نهر الفرات والتي تقدر بـ ٣٠,٧ بليون متر مكعب [٢٢].

شكلت لجنة خاصة لحل قضية المياه المشتركة للدول الثلاث منذ العام ١٩٨٤ من خلال السعي الدائم لكل من العراق وسوريا، فيما مهدت تركيا الجو الملائم لبناء سد أتاتورك، وعندما اعترض العراق وسوريا على الآثار المترتبة على إنشائه تعهدت تركيا في اتفاق عام ١٩٨٧ إلى التوصل لحل دائم للمشكلة بعد امتلاء خزان السد بالمياه كما اكدت

الحكومة التركية في برتوكول مبرم من العام نفسه حصول سوريا على كميات من المياه تقدر ب ٥٠٠ م٣ في الثانية ، وكانت هذه الحكومات تمارس الضغوط على سوريا في قضية المياه من اجل العدول عن سياستها لتتوافق مع تطلعات التركية تجاه ((المشكلة الكردية وقضية دعم حزب العمال الكردستاني)) الذي يقلق الحكومات التركية المتعاقبة [٢٣]، وبانخفاض منسوب مياه نهر الفرات في سوريا والعراق، عقدت الدولتان اتفاقا بالاشتراك مع تركيا في لقاء باجتماعات دورية [٢٤]. ومما يشار إليه من المواقف التركية إنها رفضت اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٠ بقطع مياه نهري دجلة والفرات عن العراق إبان الغزو العراقي للكويت، واستخدام المياه كسلاح سياسي من أجل إرغام العراق على الانسحاب من الكويت، إذ لم تستجيب لخطورته على السكان لأن ٩٥%من حاجة العراق للمياه في الزراعة وغيرها هي من نهري دجلة والفرات [٢٥].

وكانت سوريا مثالا في سياستها للعلاقات العربية البينية إذ تعهدت بأن تعطي للعراق ٥٨% من حصتها في المياه التي تصلها من الأراضي التركية، بموجب الاتفاق الذي وقعه الطرفان السور والعراق في تونس في السادس عشر من نيسان عام ١٩٩٠ [٢٦]. ويرى (توركوت اوزرال) [٢٧] رئيس وزراء تركيا الأسبق وهو سياسي ورجل أعمال بارز في ((أن المياه سلعة يمكن تسويقها لولا المشكلة الهندسية والاقتصادية)) في مجال استثمار المياه وتصديرها إلى البلدان العربية وإسرائيل، وبالفعل قدمت تركيا مشروعا مائيا أسمته مشروع أنابيب السلام، يقوم بنقل المياه من تركيا إلى البلدان العربية وإسرائيل، وفي حال أي اختلاف سياسي أو عدم حصول تركيا على النفط من الدول النفطية ومنها العراق [٢٨] فان تركيا ستستعمل المياه ورقة ضغط تهدد بها تلك الدول (برميل ماء مقابل برميل نفط) ولا سيما بعد أن شعرت بأهميتها كدولة شرقية وليس أوروبية على الرغم من وقوع حيز من أراضيها في الجزء الأوروبي، ولكي تكون مؤثرة على العرب بعامة والعراق بخاصة [٢٩] وعلى العكس من ذلك رفضت تركيا عبر ممثليها حضور الاجتماعات الخاصة باللجنة الثلاثية منذ العام ١٩٩٤، إذ كان الغرض الدائم لتشكيل اللجنة التوصل إلى اتفاق من اجل تقاسم حصص المياه، فيما حرص العراق من جانبه إلى إيصال صوته بطريقة موضوعية لحل مشكلة المياه من خلال دعواته المتكررة لحضور

الاجتماعات في بغداد، إذ ذكر رئيس الوفد السوري محمد منيب الرفاعي بهذا الصدد ((أن الجانب التركي يعوق الجهود الرامية إلى تسوية هذه المسألة لأن تركيا تريد وضع سوريا والعراق أمام الأمر لواقع))، ومن اللافت للنظر إن نسبة الملوحة والتلوث ازدادت في المياه التي تصل إلى سوريا من تركيا على حد تعبيره [٣٠]. فكيف حال المياه عند وصولها إلى العراق وهي دولة المصب لنهري دجلة والفرات.

واستعملت تركيا المياه في تقوية اقتصادها وتوثيق علاقاتها مع إسرائيل، فبدلا من إن تصب المياه في العراق وسوريا حسب مجراهما الطبيعي وردت جزءا من تلك المياه إلى إسرائيل إذ كانت تحصل على أكثر من ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا من تركيا وهي قابلة للزيادة [٣١]، ومع إن استثمار تركيا لمياهها حقا طبيعيا إلا انه وتحديدا إسرائيل يعد بحد ذاته ابتزازا للعراق والعرب كون الأول المتضرر الأول من العملية الاقتصادية والرفاهية فضلا عن الضرر المعنوي مع إخوانه العرب.

ثالثا: مدى استفادة الزراعة في العراق من المياه

إن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق تبلغ ٥٠ مليون دونم منذ منتصف القرن الماضي [٣٢]، والمستثمر منها لا يتجاوز عشرة ملايين دونم بما فيها الأراضي التي تروى سيحا وهي النسبة الكبيرة وان الزيادة الحاصلة في استثمار الأراضي الزراعية مع النقص الحاصل للمياه جعل الأرض غير صالحة في بعض للزراعة بفعل الأملاح المترسبة ولا سيما في مناطق مشروع الدجيلة في الكوت ومشروع الحويجة على الزاب الصغير ومشروع الكرمة وأبي غريب في قضائي الفلوجة والكاظمية [٣٣]

إن سياسة الحكومة العراقية في الاستفادة من المياه قد تركزت على إنشاء السدود ومشاريع الري [٣٤]، مع ملاحظة عدم التوزيع بشكل متناسق في أنحاء العراق، في ما اعتمدت عملية إرواء أراضي زراعية أخرى على جهود أفراد العشائر في توجيه المياه ورفع أضرار مناسيبها وبقيت مناطق لم تشملها مشاريع الزراعة والري وهي على حالتها البدائية ولا سيما في المناطق الشمالية، مما أدى إلى تذمر اجتماعي في تلك المناطق مع تباين في توزيع الدخل[٣٥].

ومما لا غرو فيه إن الزيادة السكانية التي تقدر بـ (٣,٦%) لها الأثر الواضح في

الحاجة المستمرة إلى الاستفادة من المياه في الزراعة من اجل سد النقص الحاصل في المنتوجات، وقد بلغ عدد سكان العراق عام ١٩٩٥ الى ٢٠ مليون نسمة. وبدأ بعام ٢٠٠٠ (٢٤) مليون نسمة، اذ تكون الزراعة بحاجة المياه بمعدل ٤٨,١٢٤ متر مكعب سنويا، أما في عام ٢٠١٠ فهي بحاجة المياه لـ٦٨,٥٧٠ متر مكعب سنويا، ويكون عام ٢٠٢٥ بحاجة ١١٦,٥٥٤ متر مكعب سنويا من المياه [٣٦].

ويعتمد العراق على مياه نهري دجلة والفرات في المساحات الاروائيه للأراضي بشكل يفوق ما يستخدمه كل من سوريا وتركيا، وكما يوضحه الجدول الآتي[٣٧] :

العام	العراق	سوريا	تركيا	المجموع
قبل ١٩١٧	٠,٥٨	_	_	٠,٥٨
قبل ١٩٥٠	١,٤٤	_	_	١,٤٤
١٩٥٠–١٩٦٨	١,١٥	٠,١٨٦٥	_	١,٣٣٦٥
١٩٦٩ – ١٩٨٥	٢,٨٧٥	٠,٢٤٠	؟	٣,١١٥
١٩٨٥ – ١٩٩٢	٢,٦	٠,٢٧٩٣	٠,٦٤٨٦	٢,٩٩٤١
٢٠١٠	٤	٠,٣١٨٦	٠,٢٩٠١	٤,٦٠٨٨
٢٠٢٠	٤	٠,٣٥٧٩	٠,٨٤٥٩	٥,٢٠٣٨
٢٠٤٠	٤	٠,٣٩٧٢	١,٦٦٢١	٦,٠٥٩٣٩
النسبة المؤية	%٦٦	% ٦,٦	% ٢٧,٤	% ١٠٠

وبذلك فان النقص الحاصل في كميات مياه نهري دجلة والفرات التي تصب في العراق قد أدت الى ظاهرة التصحر والأضرار بالواقع الزراعي، فضلا عن انخفاض مستوى الاستفادة من التزود بالطاقة الكهربائية والخدمات الأخرى للمياه.

أما طرق الري الزراعية الحديثة في العراق فما زالت محدودة وعلى نطاق بعض المشاريع حيث إن نحو (٤٥) ألف دونم تروى بالرش، كما أن نحو (٧٦) ألف دونم للري التكميلي في مشروع الجزيرة الشمالي للعراق، بينما اجري تطبيق وسائل الري بالتنقيط باستخدام المياه حيث ارتفعت كفاءة الري من (٣٠ %) إلى حولي (٨٥ %) وبالتالي زيادة استثمار الأراضي الزراعية[٣٨]

وبات انخفاض نسبة المياه في العراق واضحا من خلال تدني نسبة الإنتاج الزراعي وازدياد ظاهرة التصحر حسب ما أكدت ذلك وزارة الزراعة العراقية، إن ٩٠% تعاني من التصحر وتدني الإنتاجية، منتقدة الحكومة العراقية الحالية لقلة التخصيصات المالية للتصدي لظاهرة التصحر التي بدأت تهدد الأمن الغذائي للعراق، كما صرح مدير عام الهيئة العامة للتصحر التابعة لوزارة الزراعة فاضل علي معللا أن ((العراق يعاني من ظاهرة تصحر حقيقية، وسط تدني مستوى إنتاجية الأراضي الزراعية موضحا أن لدى العراق ٤٢ مليون دونم صالح للزراعة، ولا يستعمل حاليا منها إلا ١٤ مليون دونم فقط)) كما ذكر الخبير الزراعي وزير الزراعة والري الأسبق الدكتور حسن فهمي جمعة من وجهة نظره وما تم التوصل إليه أن العراق يتعرض لمشكلة تصحر حقيقية أصبحت تهدد الأمن الغذائي بشكل ملحوظ من خلال تدني إنتاجية الأرض بسبب استفحال مشكلة ملوحة التربة وتدهور الغطاء النباتي وانتشار الكثبان الرملية المتحركة التي تعمل على طمر المشاريع الزراعية ومشاريع الري فضلا عن ما ينجم من العواصف الرملية من تلوث في البيئة وأضرار أخرى [٣٩]. والزراعة تعتمد بشكل كامل على المياه التي لها أهميتها في الحياة بشكل كامل.

رابعا : أثر قلة المياه في العراق

تطورت مخاطر السياسة التركية في الاستثمارات المتعددة بشأن المياه لنهري (دجلة والفرات) وقادت بها إلى التحكم بمصير الأمن الغذائي لشعوب المنطقة [٤٠] ولا سيما العراق، فاعتبرت المياه سلاحا من خلال تنفيذ شرق الأناضول المعروف بـ (الكاب)،الذي يؤدي إلى قلة وصول المياه العذبة [٤١] إلى المحافظات العراقية، فلا الشحة المائية قد انعكست على زيادة التراكيز الملحية وتردي نوعية المياه فيه، فعلى سبيل المثال كانت

المعدلات العامة للخصائص الكيميائية بمياه نهر الفرات في القسم الأول من النهر بأنها ضمن المواصفات القياسية لمياه الشرب والأغراض الخدمية الأخرى، أما في القسم الثاني من النهر أي المنطقة الجنوبية من العراق إلى القرنة وما بعدها خارج المواصفات الصحية [٤٢]. لذلك فان أثر قلة المياه توجب على المختصين في مجال التقنين استخدام مياه الصرف الصحي لأغراض الري بعد معالجته وهي إحدى الطرق للتخلص من مخلفات الصرف الصحي وعدم جرفها إلى مياه الأنهار من أجل سلامة وصولها إلى آخر بقعة من أراضي العراق.

إن قلة المياه تكشف للعيان مدى حاجة العراق إلى الكميات المطلوبة في الزراعة التي ستتضرر مع الصناعة والأغراض الخدمية الأخرى مقارنة بالتزايد السكاني الحاصل مستقبلا، ومن الملاحظ إن الطلب على المياه سوف يزداد بشكل متزامن مع نسبة التزايد السكاني، حيث سيزداد من (١٠) متر مكعب عام ٢٠٠٠ إلى حوالي (٢٣) مليار متر مكعب عام ٢٠٢٥. وتعد زيادة سكانية وفي مجال الصناعة فان الطلب على الماء بلغ عام ٢٠٠٠ (٣٧٦) مليون متر مكعب في المستقبل عام ٢٠٢٥ حوالي (٢٣٠٠) مليون متر مكعب. أما في مجال الشرب والأغراض الخدمية الأخرى فقد بلغ عام ٢٠٠٠ حوالي أكثر من مليار متر مكعب ويبلغ في عام ٢٠٢٥ أكثر من (٣) مليار متر مكعب[٤٣]. لذلك فان الفجوة المائية بين العراق ودول المنبع، ستصبح كارثة إنسانية خطيرة ستهدد سكان العراق، فضلا عن أنها من الممكن إن تشغل صراعات محلية وإقليمية قد تجعل منه خلال العشر سنوات القادمة عاجزا ليس عن تلبية متطلبات توفير المياه لسقي الأراضي الزراعية وحسب، بل إلى تأمين مياه الشرب للاستهلاك البشري [٤٤].وقلة المياه بدورها تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي فعلى سبيل المثال تقلص إنتاج القمح بنسبة النصف، وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة فان العراق يستورد ألان ٨٠% من غذائه وان ٩٠% من الأراضي العراقية بسبب قلة المياه أما صحراوية أو تعاني من تصحر حاد، وحسب المعدلات الحالية فان إمدادات المياه العراقية سوف تنخفض بحوالي ٢٣ بليون متر مكعب بحلول عام ٢٠١٥ وهو ما يقل بشكل كبير عن كمية ٧٧ بليون متر مكعب الذي سيحتاجه العراق من اجل تفادي كارثة إنسانية كبيرة[٤٥].ويذكر بهذا الصدد رئيس المركز الوطني العراقي لإدارة موارد المياه بوزارة المياه (عوان ثياب العجيلي): ((إن المياه

من أهم النفط بالنسبة للعراق لأن أراضينا زراعية بدون المياه ستكون غير مفيدة، والزراعة هي المستقبل ويجب على الحكومة الجديدة الالتفاف إلى ذلك))[٤٦].إذ أن قلة المياه تؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي ونوعيته بحيث لا يسد الحاجة المحلية فضلا عن ما تؤثره نوعية الإنتاج معنويا وماديا للمنتج والمستهلك على حد سواء إذا ما تدخلت الدولة في تحديد ضوابط قانونية للمدخلات الخارجية من جهة، ومن جهة ثانية دعم الفلاح العراقي.

كذلك إن قلة المياه تؤدي بدورها إلى زيادة ظاهرة التصحر وانحسار توزيع السكان على مناطق توفير المياه مما يرجع العراق إلى مراحل وعصور تاريخية موغلة في القدم بدلا من مواكبة التطور الحاصل على المياه.

الخاتمة

يمكن من خلال ما تقدم التوصل إلى النتائج الآتية :

أ– إن لشحة المياه في العراق آثار مدمرة على الإنتاج الزراعي فضلا عن المأساة التي تصيب الثروة السمكية وبالتالي إلى انخفاض مستوى الاقتصاد العراقي.

ب– على الرغم من إن دول المنبع ولا سيما تركيا التي لم تفي بالوعود والمعاهدات الدولية المعقودة سابقا، إلا انه يتوجب على العراق إيجاد حلولا سواء كانت آنية أو طويلة الأمد، للخروج من هذه المشكلة وافتقارها ومن هذه الحلول :

١– البدء في حملة وطنية من أجل الحفاظ على المياه الوطنية في نهري دجلة والفرات التي تنصب من خلال تفعيل القانون العراقي في الوقوف بوجه العابثين والمتخلفين .

٢– كان لتعدد مشكلات تركيا الحدودية كالقضية القبرصية والقضية الكردية اثر كبير في توتر الساسة الاتراك انعكس سلبا على تعاملها مع دول الجوار ولاسيما سوريا والعراق ولولا ان الاخير دولة نفطية لما حصل على كميات من المياه منذ ثمانيات القرن الماضي وكان على العراق ان يفتح ابوابه الى الشركات التركية للعمل في العراق وتوفير سبل التداخل الاقتصادي العميق بين البلدين.

٣– إن لقلة المياه آثارا مدمرة على حياة الشعب العراقي، ولا تكفي دراسات على الورق، وإنما

على الحكومة العراقية إقامة مشاريع وسدود على ارض الواقع للاستفادة من المياه المتدفقة واستثمارها، بدلا من جريانها هباء الى شط العرب ثم إلى الخليج العربي.

٣- دراسة واقع الدول المجاورة والسبل الكفيلة في إتباع أسلوب الضغط السياسي من اجل الحصول على اكبر حصة من المياه.

٤- دعم فئات اجتماعية وبكل السبل من خلال إرسال جاليات عربية وبمشورة الجامعة العربية لتكون مؤثرة في الواقع السياسي وفي الشارع التركي كأن تصل إلى مستوى تمثيل برلماني أو حزبي، من خلال هذه الاجراءات يمكن حماية قضية المياه في العراق والدول العربية المجاورة في المستقبل.

٥- ويمكن تفادي مشكلة مياه العراق من خلال تنظيم الزيارات المستمرة للمسئولين العراقيين إلى دول المنبع لغرض توزيع أكبر لحصص المياه من أجل سد النقص الحاصل في المياه.

٦- استخدام أسلوب تقنين المياه في الزراعة بدلا من الري السيحي، بحد ذاته، يوفر كميات مضاعفة من المياه في وسائل تقنية حديثة.

الهوامش والمصادر

(١) صبري فارس الهيتي، مشكلات المياه في الوطن العربي. دراسة جيوبوليتيكية، مجلة دراسات اجتماعية، (بيت الحكمة)، العدد السادس، العراق، ٢٠٠٠. ص٢٤.

(٢) تبلغ كلفة الانفاق على هذا المشروع اربع مليارات دولار اي ما يعادل مجموع الانفاق لحرب عام ١٩٩٣ او نصف خسائر تركيا جراء ما يسمى بحرب الخليج الثانية : للتفصيل يراجع : كريم محمد حمزة ودهام محمود علي الجبوري ، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠٢ ،ص١٠٨-١٠٩

(٣) وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ٢٠٠٦ ،ص١٦٨

(٤) صبري فارس الهيتي ، المصدر السابق ، ص٢٤

(٥) محمد نور الدين ، تركيا في الذ المبتحول ، رياض الريس ١٩٩٧، ص٤١-١٤٤

(٦) المصدر نفسه، ص١٤٣

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٨) علي إحسان بقيش، المياه في المنطقة العربية، الإمكانات والاحتمالات المستقبلية، محاضر مؤتمر اسطنبول ١٩٩٤، بنغازي، ١٩٩٤،ص١٧٩-١٨٢.

(٩) ينظر: عبد الله الدروبي، إيهاب جناد ومحمود السباعي، التغيير المناخي وتأثيره على الموارد المائية في المنطقة العربية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي، المؤتمر الوزاري للمياه، القاهرة، ١٤-١٦-٢٠٠٨، ص٦.

(١٠) صبري فارس الهيتي، المصدر السابق، ص٢٦-٢٧.

(١١) محمد نجيب السعد، الأمن المائي العربي، بلاد الرافدين عطشى... ودجلة والفرات مهددان بالجفاف، صحيفة الوطن الأردنية، العدد (١٠٣٤٩)، ٦-١٢-٢٠١١

(١٢) مقتبس من : صبري فارس الهيتي، المصدر السابق ص٢٨

(١٣) محمد نجيب السعد، المصدر السابق.

(١٤)عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٧، ص٨٠

(١٥) محمد نجيب السعد، المصدر السابق.

(١٦) اذ نشبت حرب بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين فكان الرد التركي من خلال القصف بالطائرات على مناطق الساحلية لجزيرة قبرص وحركت اليونان قواتها من اجل مساندة القبارصة اليونانيين ، تم وقف اطلاق النار عام ١٩٦٥ بعد تدخل الامم المتحدة ، وظلت هذه المسالة شاغلة حيزا كبيرا في السياسة التركية حتى اواخر التسعينيات من القرن الماضي. يراجع :

Stanford. j.shaw.and Ezel kural shaw ,history of the ottoman Empire and modern Turkey,V.2, London,1978,p.429-433,

مجلة الحدواث ، العدد ١٥٣٠ ،٢٨ شباط ، ص ٤٢-٤٤، صحيفة الجمهورية ٢٩ ايلول ١٩٩٧

(١٧) جورج المصري، الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربي-الاوروبي، ١٩٩٦، ص١١٠-١١٢

(١٨) بولند اجاويد: هو سياسي بارز ومن معاصري الرئيس التركي عصمت انيونو ، كان له الفضل في بروزه على مسرح الاحداث السياسية ولاسيما في عضوية حزب الشعب الجمهوري ، اختلف في السنوات الاخيرة مع اينونو وشكل الحكومة الائتلافية عام ١٩٧١ من قبل الجنرال فخري كورتوك

للتفصيل يراجع : محمد طه الجاسر ، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب ، دار الفكر ، دمشق ، ص٢٩٧-٣٠٦ ،كما يراجع عن دور بولند اجاويد وخلافه مع عصمت اينونو : علاء طه ياسين احمد عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤-١٩٧٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦،ص١٥١-١٦٥.

(١٩) فيليب روبنس، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة : ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٣، ص ١٠٨

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١١٦- ١١٧

(٢١) عايدة العلي سري الدين، المصدر السابق، ص٨٠-٨٣

(٢٢) محمد نجيب السعد، المصدر السابق.

(٢٣)عايدة العلي سري الدين، المصدر السابق، ص ٨٠-٨٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٨٢-٨٣.

(٢٥) المصدر نفسه ص٨٣

(٢٦) ينظر: Werner Gumpel غرب أم جنوب. اتجاهات السياسة التركية بعد عام

١٩٨٠، ترجمة : وليد خالد أحمد، صحيفة القادسية العراقية، الأحد ١٩ كانون الأول ١٩٩٣

(٢٧) توركوت اوزرال : ولد في تركيا ، تدرج في الدراسة حتى تخرجه من الجامعة تبوء منصب رئيس دائرة التخطيط الوطني التركي ، وتولى منصب مستشار اقتصادي لحكومة سليمان ديميريل استمر منذ انقلابي ١٩٨٠ حتى تموز ١٩٨٢ بمنصب نائب لرئيس الوزراء كنعان ايفرين ، انتخب رئيسا للوزراء عام ١٩٨٧ وفي ٣١ تشرين الاول ١٩٨٩ انتخب رئيسا ثامنا للجمهورية التركية.

للتفضل عن دوره السياسي يراجع : وصال العزاوي الاحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والاشكالية السياسية ، مجلة ام المعارك ، العدد ١١ ، السنة الثالثة ، بغداد ، ١٩٩٧ ،ص١٤٤-١٦٢ ، وكذلك : ابراهيم خليل احمد ، تركيا المعاصرة مجموعة باحثين ، الاحزاب السياسية في تركيا ، الموصل ، ١٩٨٧، ص١٨٦.

(٢٨) المصدر نفسه ص٨٢-٨٣.

(٢٩) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة : سلمان داود الواسطي وحمد حميد الدوري ، بيت الحكمة بغداد ،٢٠٠٠، ص٤٥٠

(٣٠) محمد علي بيراند، صحيفة الصباح التركية أيار ١٩٩٧، نقلا عن : كريم محمد حمزة، ((تركيا وإسرائيل : الشراكة المتطورة)). قراءة في دراسة تركيا، صحيفة الثورة العراقية العدد ١٣٨، ٢٠ تموز ١٩٩٩.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) لم تستغل الحكومة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ في دخولها في عضوية عصمة الامم عام ١٩٣٢من الاراضي الزراعية في المناطق الاروائية اكثر ٦-٧ ملايين دونم للتفضل يراجع : دورين وورز ، الارض والفقر في الشرق الاوسط ، نقلة الى العربية : حسن احمد السلمان ، مصر، ١٩٥٠ ، ص٢١٤-٢١٧.

(٣٣)عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي والسياسي،مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٥،

ص٣٣٩.

(٣٤)للتفصيل عن السدود ومشاريع الري يراجع : صبري فالح حمدي ، قضايا تاريخية عربية ودولية ، الفصل الرابع : تاريخ الري في العراق (١٩٣٢– ١٩٥٨)، بغداد ، ٢٠٠٦، ص٦٥–٧٩،

(٣٥)سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨٦–٨٧.

(٣٦)المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، أعمال الندوة الثانية لاستخدام الموارد المائية في الوطن العربي، الكويت، ١٩٩٧، ص٨٧–٩٤.

(٣٧) صبري فارس الهيتي، المصدر السابق، ص٢٩.

(٣٨) احمد عمر الراوي، مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها على الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة – جامعة بغداد–١٩٩٩، ص٥٦–٥٧.

(٣٩) محمد نجيب السعد، المصدر السابق.

(٤٠) علاء طه ياسين ، التغلغل الصهيوني في تركيا ١٩٢٤ – ١٩٦٧ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية – جامعة تكريت ،٢٠٠١ ، ص١٣٩

(٤١) محمد نجيب السعد، المصدر السابق.

(٤٢) منى العينة جي، ندوة... مستقبل المياه والغذاء في الوطن العربي، مجلة دراسات اجتماعية،(بيت الحكمة)، العدد السادس، بغداد، صيف ٢٠٠٠ م، ١٠١.

(٤٣) مقداد حسين وأخرون، البرنامج الوطني للاستخدام الأمثل للموارد المائية في حوض الفرات، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٠٦–١٠٧.

(٤٤) احصائات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، اعمال الندوة

الثانية لاستخدامات المياه في الوطن العربي، الكويت، ١٩٩٧، ص٧٧–٩٣.

(٤٥) محمد نجيب السعد، المصدر السابق.

(٤٦) مقتبس من : المصدر نفسه.